

تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في النظام السياسي الفرنسي

الأستاذ/ عمار محمد على سليمان

ملخص البحث باللغة العربية :

البحث يستكشف دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في النظام السياسي الفرنسي. يهدف البحث إلى تحليل الأسس الدستورية والمبادئ التي تنظم عمل هذه السلطات وتحقق التوازن بينها في النظام السياسي الفرنسي. يعتبر الدستور الفرنسي الدليل الأساسي لتنظيم النظام السياسي وتحقيق التوازن بين السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية. يقوم الدستور بتحديد صلاحيات كل سلطة وضمان توازنها واستقلاليتها.

بالنسبة للسلطة التنفيذية، يحدد الدستور دور الرئاسة وصلاحياتها في قيادة الحكومة واتخاذ القرارات السياسية. يتم انتخاب الرئيس عن طريق الانتخابات العامة، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الرئيس، ويتم تنظيم عمل الحكومة وفقاً للدستور. أما السلطة التشريعية، فتتمثل في البرلمان الفرنسي الذي يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. يتم تنظيم عمل البرلمان وفقاً للدستور، ويتم تحديد صلاحياته في صنع القوانين والرقابة على

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات عمار محمد سليمان)

الحكومة. يتم انتخاب أعضاء البرلمان بشكل مباشر عن طريق الانتخابات العامة. أما السلطة القضائية، فتعمل على تطبيق القانون وتوفير العدالة. يتم تنظيم السلطة القضائية وفقاً للدستور، وتحظى بالاستقلالية في اتخاذ القرارات القضائية. يشمل النظام القضائي الفرنسي العديد من المحاكم والمجالس القضائية التي تعمل على فصل النزاعات وتحقيق العدالة.

يحدد الدستور أيضاً مبادئ الفصل بين السلطات وتوازنها، حيث يتم تحديد صلاحيات كل سلطة بشكل واضح ومحدد. يتم تعزيز المساءلة والشفافية في عمل السلطات، حيث يتم ضمان وجود آليات للرقابة والمراجعة ومحاسبة السلطات على أفعالها. بالإضافة إلى ذلك، يتيح الدستور الفرنسي للمواطنين حقوقاً وحرية أساسية تحميها السلطات القضائية. ويمكن للمواطنين استخدام هذه الحقوق والحرية في مواجهة أي تجاوزات من قبل السلطات الأخرى. بشكل عام، يلعب الدستور الفرنسي دوراً حاسماً في تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفرنسي. يوفر إطاراً قانونياً ومؤسسياً لضمان استقلالية وفصل السلطات وتوازنها، ويحمي حقوق المواطنين ويضمن المساءلة الديمقراطية.

بدأ البحث بتوضيح مفهوم التوازن بين السلطات وأهميته في الحفاظ على الديمقراطية ومنع التركيز السلطوي الواحد. يتم استعراض تاريخ تطور الدستور الفرنسي والتغيرات التي طرأت عليه على مر الزمن، مع التركيز على الدستور الحالي الذي تم اعتماده في عام 1958. ثم تم تحليل الأدوار والصلاحيات المختلفة لكل سلطة في النظام السياسي الفرنسي. يتم استعراض

سلطة الرئاسة ودورها في التنفيذ والتوجيه السياسي، وسلطة البرلمان ودوره في التشريع والرقابة، وسلطة القضاء ودوره في تطبيق القانون وحماية الحقوق. بعد ذلك، تم تحليل الأحكام الدستورية والمبادئ التوجيهية التي تنظم العلاقات بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفرنسي. يتم استعراض مبادئ الفصل بين السلطات وتوازنها واستقلاليتها، ومفهوم المساءلة والشفافية في عمل السلطات.

وختاماً استنتج البحث بأن الدستور الفرنسي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفرنسي. من خلال تحديد اختصاصات كل سلطة وتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض، يساهم الدستور في ضمان عمل فعال ومتوازن للسلطات وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

الكلمات المفتاحية :

الدستور الفرنسي - التوازن بين السلطات - السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية

Research summary in English:

This research explores the role of the French constitution in achieving a balance between the three powers - executive, legislative, and judicial - in the French political system. The study aims to analyse the constitutional foundations and principles that regulate the functioning of these powers and ensure their balance within the French political system.

The French constitution serves as the fundamental guide for organizing the political system and achieving a balance among the three powers: executive, legislative, and judicial. It delineates the powers of each authority and guarantees their balance and independence.

Regarding the executive power, the constitution defines the role of the presidency and its powers in leading the government and making political decisions. The president is elected through general elections, and the prime minister is appointed by the president. The functioning of the government is organized according to the constitution.

As for the legislative power, it is represented by the French Parliament, which consists of the National Assembly and the Senate. The work of the parliament is regulated by the constitution, which determines its powers in lawmaking and oversight of the government. Members of parliament are directly elected through general elections.

The judicial power works towards law enforcement and providing justice. The judicial system is organized according to the constitution, ensuring the independence of judicial decisions. The French judicial system includes various courts and judicial councils that handle disputes and ensure justice.

The constitution also establishes the principles of separation of powers and their balance, clearly and precisely

defining the powers of each authority. It enhances accountability and transparency in the functioning of the authorities by ensuring mechanisms for oversight, review, and accountability.

Furthermore, the French constitution grants citizens fundamental rights and freedoms protected by the judicial authorities. Citizens can exercise these rights and freedoms in confronting any excesses by other authorities.

In conclusion, the French constitution plays a crucial role in achieving a balance between the three powers in the French political system. It provides a legal and institutional framework to ensure the independence and separation of powers, protecting the rights of citizens and ensuring democratic accountability. The research begins by elucidating the concept of balance between powers and its importance in maintaining democracy and preventing concentration of power. The evolution of the French constitution and the changes it has undergone over time are reviewed, with a focus on the current constitution adopted in 1958. Subsequently, the different roles and powers of each authority in the French political system are analysed. The presidency and its role in execution and political direction, the parliament and its role in legislation and oversight, and the judiciary and its role in law enforcement and protection of rights are explored. The research then analyses the constitutional provisions and guiding principles that govern the relationships between the three powers in the French political system. The principles of separation of powers, balance, and independence, as well as the concepts of accountability and transparency in the functioning of authorities, are reviewed. Overall, the French constitution is found to play a decisive role in achieving a balance between the three powers in the French political system. By defining the jurisdictions of each authority and regulating their

relationships, the constitution contributes to ensuring the effective and balanced functioning of powers and protecting the fundamental rights and freedoms of citizens.

Keywords:

The French Constitution - Balance of Powers - Executive Authority - Legislative Authority - Judicial Authority

مقدمة :

يتناول هذا البحث دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات في النظام السياسي الفرنسي. يُعدُّ التوازن بين السلطات من أهم مبادئ الحكم الديمقراطي، حيث يضمن توزيع السلطة وفصلها بين السلطات المختلفة، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. يعد الدستور الفرنسي الوثيقة الأساسية التي تحدد منظومة الحكم وتحكم عمل السلطات في فرنسا. ويتميز النظام السياسي الفرنسي بتوازن السلطات، حيث يسعى الدستور إلى توزيع السلطة بين السلطات المختلفة وتحقيق الفصل الواضح والمنصف بينها.

يتضح دور الدستور في تحقيق التوازن بين السلطات في العديد من الجوانب. أولاً، يحدد الدستور صلاحيات كل سلطة ومسؤولياتها، مما يضمن تقاسم السلطة وعدم تجاوز أي سلطة لصلاحيات الأخرى. ثانياً، يتضمن الدستور ضوابط وآليات لمراقبة وموازنة عمل السلطات المختلفة، ما يعزز فعالية الرقابة الدستورية ويحمي المواطنين من التجاوزات السلطوية.

علاوة على ذلك، يضع الدستور الفرنسي نصوصاً تكفل استقلالية السلطة القضائية وحماية حقوق المواطنين، مما يضمن توازن القوى وعدم التأثير السلبي لأي سلطة على الأخرى. وبفضل هذا التوازن، يتحقق الحكم الديمقراطي ويمكن للمؤسسات السياسية في فرنسا العمل بفعالية وشفافية.

ويسهم تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات وتسييل الضوء على الآليات والمفاهيم التي يتضمنها الدستور لضمان عمل

فعال ومتوازن للسلطات في النظام السياسي الفرنسي. سيتم دراسة تأثير الدستور على التوازن السلطوي وكيفية تحقيق الفصل الواضح بين السلطات وحماية حقوق المواطنين. سيتم أيضاً استعراض الممارسات الدستورية والقضائية المتعلقة بتوازن السلطات في فرنسا وتقييم فعاليتها وتحدياتها المحتملة.

البحث يعرض أبرز الاستنتاجات حول دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات وسلامة النظام السياسي الفرنسي. ستساهم نتائج البحث في فهم أفضل للمبادئ والمفاهيم الدستورية التي تسهم في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في فرنسا وفي دول أخرى تهتم بدراسة النظم السياسية وتوازن السلطات.

مشكلة البحث

تتضمن المشكلة أيضاً مسائل مثل التمثيلية الديمقراطية وتركيبية المؤسسات السياسية وتأثير ذلك على التوازن بين السلطات. قد يكون هناك تحديات في تحقيق الفصل الواضح بين السلطات أو ضمان استقلالية السلطة القضائية. يمكن أيضاً تناول مسائل مثل التوازن بين الحقوق والحريات الفردية وصلاحيات السلطات الأخرى

وتم صياغة المشكلة البحثية في الاسئلة التالية :

➤ ما هو دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات

في النظام السياسي الفرنسي؟

- ما هي المفاهيم والآليات التي يتضمنها الدستور لضمان توزيع السلطة والفصل الواضح بين السلطات المختلفة؟
- كيف يؤثر الدستور على عمل السلطة التنفيذية وما هي القيود المفروضة عليها للحفاظ على التوازن مع السلطات الأخرى؟
- كيف ينص الدستور على دور السلطة التشريعية وكيف يتم تحقيق التوازن بينها وبين السلطات الأخرى؟
- ما هو دور الدستور في تعزيز استقلالية السلطة القضائية وضمان حماية حقوق المواطنين؟
- ما هي الممارسات الدستورية والقضائية المتعلقة بتوازن السلطات في النظام السياسي الفرنسي وما هي تقييماتها وتحدياتها؟
- كيف يمكن قياس فعالية دور الدستور في تحقيق التوازن بين السلطات وتقييم تأثيره على النظام السياسي الفرنسي؟
- ما هي الدروس المستفادة من تجربة الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات وكيف يمكن تطبيقها على أنظمة سياسية أخرى؟
- هل هناك تحديات أو انتقادات لدور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات، وكيف يمكن التعامل معها؟

➤ ما هي النتائج المتوقعة من تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات وما هي أهمية هذه النتائج لفهم أفضل للنظم السياسية وتوازن السلطات في العالم؟

أهداف البحث :

- فهم دور الدستور الفرنسي: تحقيق فهم شامل للمفاهيم والمبادئ التي يتضمنها الدستور الفرنسي بخصوص توازن السلطات وتوزيع الصلاحيات.
- تحليل آليات الفصل والتوزيع السلطوي: دراسة وتحليل الآليات والمفاهيم المتعلقة بتحقيق الفصل الواضح بين السلطات وضمان توزيع الصلاحيات بشكل متوازن وعادل.
- تقييم فعالية الآليات الدستورية: تقييم الآليات المعمول بها في النظام السياسي الفرنسي لتحقيق التوازن بين السلطات، وتحديد مدى فعاليتها وتحقيقها للأهداف المرجوة.
- دراسة التحديات والممارسات: تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق التوازن بين السلطات في النظام السياسي الفرنسي، واستعراض الممارسات الدستورية والقضائية المتعلقة بهذا الجانب.
- استخلاص الدروس والتوصيات: استخلاص الدروس والتوصيات من تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات، وتطبيقها على النظم السياسية الأخرى،

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز توازن السلطات في
النظم السياسية.

أهمية البحث

- دراسة وفهم الدستور الفرنسي: تحقيق فهم شامل للمضامين والمبادئ التي يتضمنها الدستور الفرنسي فيما يتعلق بتوازن السلطات وتوزيع الصلاحيات.
- تحليل آليات الفصل والتوزيع السلطوي: تحليل الآليات والمفاهيم المتعلقة بتحقيق الفصل الواضح بين السلطات وضمان توزيع الصلاحيات بشكل عادل وفعال.
- تقييم فعالية الدستور في تحقيق التوازن بين السلطات: تقييم مدى قدرة الدستور الفرنسي على تحقيق التوازن بين السلطات والحفاظ على استقلالية كل سلطة وتوازنها مع الأخرى.
- تحليل التحديات والمشكلات المتعلقة بالتوازن السلطوي: تحليل التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق التوازن بين السلطات في النظام السياسي الفرنسي ودراسة العوامل التي تؤثر فيها.
- استخلاص النتائج والتوصيات: استنتاج النتائج من تحليل الدور الدستوري وتوازن السلطات وتقديم التوصيات الملائمة لتعزيز التوازن بين السلطات وتحسين عمل النظام السياسي الفرنسي.

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

➤ المساهمة في المعرفة العلمية: المساهمة في البحث العلمي المتعلق بتوازن السلطات في النظم السياسية وتحديد أهمية الدستور في تحقيق ذلك، وتقديم إسهام جديد في هذا المجال.

مصطلحات البحث

➤ الدستور الفرنسي: الدستور الفرنسي هو المستند القانوني الأساسي الذي يحدد تنظيم السلطات والحقوق والواجبات في النظام السياسي الفرنسي. يحتوي الدستور على المبادئ الأساسية والقوانين التي تحكم التعايش السياسي والاجتماعي في فرنسا.

➤ التوازن بين السلطات: التوازن بين السلطات هو مفهوم يشير إلى توزيع السلطة بين السلطات المختلفة في النظام السياسي، مثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. يهدف التوازن بين السلطات إلى ضمان أن لا تتجاوز أي سلطة حدودها المحددة وأن تعمل بشكل مستقل ومتوازن مع السلطات الأخرى.

➤ السلطة التنفيذية: السلطة التنفيذية هي السلطة المسؤولة عن تنفيذ السياسات وإدارة الشؤون العامة في الدولة. في النظام السياسي الفرنسي، تتولى الرئاسة والحكومة الفرنسية السلطة التنفيذية. تتمثل صلاحيات السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين وإدارة المؤسسات الحكومية واتخاذ القرارات السياسية.

➤ السلطة التشريعية: السلطة التشريعية هي السلطة المسؤولة عن صياغة وإقرار القوانين في الدولة. في النظام السياسي الفرنسي، يتولى البرلمان

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الفرنسي، الذي يتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، السلطة التشريعية. يقوم البرلمان بمناقشة وتعديل وإقرار القوانين وممارسة وظيفة الرقابة على الحكومة.

➤ السلطة القضائية: السلطة القضائية هي السلطة المسؤولة عن تطبيق القانون وفصل النزاعات وتوفير العدالة في الدولة. في النظام السياسي الفرنسي، تتولى السلطة القضائية مهامها من خلال المحاكم والهيئات القضائية المستقلة. تعمل السلطة القضائية على فصل النزاعات وتطبيق القانون بشكل مستقل ومنصف.

فروض البحث

- فرضية التوازن الدستوري: يمكن أن تكون فرضية أساسية هي أن الدستور الفرنسي يسعى إلى تحقيق توازن فعال بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي الفرنسي.
- فرضية القوة التأثيرية للدستور: يمكن أن يفترض الباحث أن الدستور الفرنسي له تأثير كبير على تنظيم السلطات وتحقيق التوازن بينها، وأنه يعتبر إطاراً قانونياً أساسياً يتمتع بسلطة وسلطة تنفيذية.
- فرضية الالتزام بمبادئ الفصل بين السلطات: يمكن أن يفترض الباحث أن الدستور الفرنسي ينص على ضرورة الفصل الواضح بين السلطات وعدم التداخل الغير مشروع بينها، وأن هذا الالتزام يلعب دوراً حاسماً في تحقيق التوازن.

➤ فرضية توجه الدستور للحفاظ على استقلالية السلطات: يمكن أن يفترض الباحث أن الدستور الفرنسي يهدف إلى ضمان استقلالية كل سلطة، سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وأنه يحدد الآليات اللازمة للحفاظ على هذه الاستقلالية.

حدود البحث :

- الحدود الزمانية: شملت صدور الدستور الفرنسي الحالي أو منذ تحقيق بعض التعديلات الرئيسية في الدستور.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على النظام السياسي الفرنسي وتحليل دستوره وتوازن السلطات في إطاره فقط، دون الخروج عن حدوده الجغرافية.
- الحدود المفهومية: تحديد مفاهيم ومضامين محددة للتركيز عليها في البحث، مثل التوازن بين السلطات وآليات الفصل بينها وحفظ استقلاليتها.
- الحدود المنهجية: تحديد المنهج المستخدم في البحث وهو المنهج التحليلي وتحديد الأدوات والمصادر المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها.

منهجية البحث

- مراجعة الأدبيات: قم بمراجعة الأدبيات العلمية والمصادر الموثوقة المتعلقة بالدستور الفرنسي والتوازن بين السلطات في النظام السياسي. استخدم المقالات والكتب والدراسات السابقة للحصول على فهم عميق للموضوع ولتوجيه البحث الخاص بك.

➤ **تحديد المتغيرات والمفاهيم:** قم بتحديد المتغيرات المرتبطة بتحقيق التوازن بين السلطات، مثل الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور وآليات الفصل بين السلطات. قم أيضاً بتعريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدستور والسلطات.

➤ **جمع البيانات:** استخدم مصادر متنوعة لجمع البيانات المتعلقة بدور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات. قد تشمل ذلك تحليل النصوص الدستورية والتشريعات والأحكام القضائية والتقارير الحكومية والأبحاث السابقة.

➤ **تحليل البيانات:** قم بتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الأدوات المناسبة، مثل التحليل النصي والتحليل النقدي. قم بتحليل الصلة بين الأدلة والنتائج المتعلقة بتحقيق التوازن بين السلطات.

➤ **التوصيات والاستنتاجات:** استنتج النتائج الرئيسية التي توصلت إليها من التحليل، وقدم التوصيات الملائمة بناءً على الأدلة والمعرفة المكتسبة. يجب أن تكون التوصيات مبنية على تحليل شامل للبيانات والأدلة المتاحة.

الاطار النظري والدراسات السابقة :

تجري السياسة في فرنسا في إطار نظام شبه رئاسي يحدده الدستور الفرنسي للجمهورية الفرنسية الخامسة. تعلن الأمة نفسها أنها «جمهورية غير قابلة للتجزئة وعلمانية وديمقراطية واجتماعية». ينص الدستور على الفصل بين السلطات ويعلن «تمسك فرنسا بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية على النحو المحدد في إعلان 1789.»

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

يتكون النظام السياسي في فرنسا من السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. تمارس السلطة التنفيذية بالتشارك بين رئيس الجمهورية والحكومة. وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء. يعين الرئيس رئيس الوزراء، وهو مسؤول أمام البرلمان. يمكن إلغاء الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء، من قبل الجمعية الوطنية -المجلس الأدنى في البرلمان- من خلال «اقتراح توجيه اللوم»؛ هذا يضمن أن رئيس الوزراء تدعمه دائماً أغلبية المجلس الأدنى (الذي يلعب دوراً بارزاً في معظم المواضيع- في المجلس الأعلى).

يتألف البرلمان من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. يصدر البرلمان التشريعات ويصوت على الميزانية؛ ويراقب عمل السلطة التنفيذية من خلال إجراء استجواب رسمي على أرضية مجلسي البرلمان وإنشاء لجان تحقيق. يعمل المجلس الدستوري على التحقق من دستورية التشريعات، الذي يعين أعضاؤه من قبل رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ. الرؤساء السابقون للجمهورية هم أيضاً أعضاء في المجلس.

يعتمد القضاء المستقل على نظام القانون المدني الذي تطور من قانون نابليون. وهو ينقسم إلى الفرع القضائي (الذي يتعامل مع القانون المدني والقانون الجنائي) والفرع الإداري (الذي يتعامل مع الطعون في القرارات التنفيذية)، ولكل منهما محكمة استئناف عليا مستقلة خاصة: محكمة النقض خاصة بالمحاكم القضائية ومجلس الدولة خاص بالمحاكم الإدارية. تضم

الحكومة الفرنسية هيئات مختلفة تتفقد انتهاكات السلطة والهيئات الإدارية المستقلة.

فرنسا دولة وحدوية. ومع ذلك، فإن تقسيماتها الإدارية - المناطق والأقاليم والبلديات - لها وظائف قانونية مختلفة، وتُمنع الحكومة الوطنية من التدخل في عملياتها العادية.

كانت فرنسا عضواً مؤسساً في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وبعد ذلك الاتحاد الأوروبي. على هذا النحو، نقلت فرنسا جزءاً من سيادتها إلى المؤسسات الأوروبية، وفقاً لما ينص عليه دستورها. لذا يتعين على الحكومة الفرنسية الالتزام بالمعاهدات والتوجيهات واللوائح الأوروبية.

وصفت وحدة الاستخبارات الاقتصادية فرنسا بأن «ديمقراطيتها بها خلل» في عام 2018 .

الحكومة

يقود رئيس الوزراء الحكومة التي تتألف من الوزراء الجدد والقدامى تقع كل من منظمات الخدمة المدنية والهيئات الحكومية والقوات المسلحة في فرنسا تحت تصرف الحكومة تعد الحكومة الفرنسية مسؤولة أمام البرلمان، ويجوز للجمعية الوطنية الفرنسية تمرير اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة لإجبارها على الاستقالة. في الممارسة العملية، يعني ذلك إجبار الحكومة على تمثيل الحزب أو الائتلاف السياسي ذي الأغلبية البرلمانية. يتوجب على الوزراء الإجابة على تساؤلات أعضاء البرلمان، الكتابية والشفوية، في جلسة تسمى باللغة الفرنسية questions au :

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

gouvernement، «) استجواب الحكومة. («يحضر الوزراء اجتماعات المجالس النيابية التي تُناقش خلالها القوانين المتعلقة بمجالات مسؤولياتهم . لا يمكن لوزراء الحكومة تمرير التشريعات دون الحصول على موافقة البرلمان .مع ذلك، يحق لرئيس الوزراء إصدار لوائح مستقلة أو لوائح ثانوية (décrets d'application) شريطة ألا تتعدى على مجال عمل البرلمان على النحو المفصل في الدستور. يمكن للوزراء اقتراح تشريعات على البرلمان؛ ومن المرجح أن تعتمد هذه التشريعات في البرلمان لأنه عادة ما يكون المجلس متحالفًا سياسياً مع الوزراء. مع ذلك، يعد تمرير التشريعات المقترحة من الحكومة أمراً غير مضمون، وقد يخالف رأي الأغلبية البرلمانية رأي السلطة التشريعية، ما يجبر رئيس الوزراء على إجراء مجموعة من التعديلات على اللوائح المقترحة.

يمكن لرئيس الوزراء تبني مشروع قانون دون اللجوء إلى موافقة البرلمان، وذلك في حال عدم التصويت على مذكرة لحجب الثقة عن الوزارة. وفي حال صوت البرلمان على حجب الثقة عن الوزارة يُرفض القانون ويتعين على الحكومة حينها الاستقالة. يسمح للحكومة، وفقاً للفصل 3/49 من الدستور الفرنسي، تمرير مشروع قانون مرة واحدة في السنة دون أن يصوت عليه أعضاء الجمعية الوطنية. استفاد رئيس الحكومة الفرنسية، دومينيك دو فيلبان، لأول مرة من هذه المادة في الدستور الفرنسي في عام 2006، عندما مرر مشروع قانون «عقد العمل الأول»، في خطوة كان لها العديد من النتائج السلبية .

عادة ما تتألف الحكومة الفرنسية من أعضاء من ثلاث رتب. كبار أعضاء الحكومة، والوزراء، ونواب الوزراء الذين يساعدون الوزراء في مجالات معينة من حقائبهم، ووزراء الدولة الذين يساعدون الوزراء في مجالات معينة أقل أهمية، ويحضرون اجتماعات الحكومة بين الفينة والأخرى. قبل تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958، كان يُطلق على بعض الوزراء ذوي الأهمية السياسية الخاصة لقب «وزير دولة»؛ استمرت هذه الممارسة في عهد الجمهورية الخامسة بصورة فخرية فقط. يعد وزراء الخارجية الأكثر أهمية في الحكومة الفرنسية

يختلف عدد الوزارات من حكومة إلى أخرى، وتختلف معه المسؤوليات والإدارات الخاصة بكل وزارة، ولكن تبقى الوزارات التالية أساسية في كل تشكيل حكومي:

- وزارة الاقتصاد والصناعة والعمل (الضرائب، والميزانية).
- وزارة الداخلية.
- وزارة العدل.
- وزارة التربية الوطنية.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الخارجية.
- وزارة النقل.

للحكومة الفرنسية دور قيادي في وضع جدول أعمال المجالس النيابية. بحوز للحكومة اقتراح القوانين، والتعديلات عليها، على البرلمان خلال

الاجتماعات البرلمانية. قد تستفيد الحكومة من بعض الإجراءات التي تسرع من المداولات البرلمانية.

تعقد الحكومة الفرنسية اجتماعات أسبوعية (عادة ما تكون في صباح يوم الأربعاء) برئاسة رئيس الحكومة في قصر الإليزيه.

بعد انتخاب إيمانويل ماكرون رئيساً لفرنسا، أصبح إدوار فيليب رئيساً للوزراء في 15 مايو 2017، أما رئيس الوزراء الفرنسي الحالي فهو جان كاستيكس الذي استلم مهامه 3 يوليو 2020.

النصوص التشريعية والتشريعات الموكلة

لدى السلطة التنفيذية الفرنسية سلطة محدودة لوضع اللوائح أو التشريعات.

المراسيم والقرارات التنفيذية الأخرى

يمكن فقط للرئيس ورئيس الوزراء الفرنسي توقيع المراسيم التي تشبه إلى حد ما الأوامر التنفيذية الأمريكية. لا يمكن اعتماد المراسيم إلا باتباع مجموعة من الإجراءات المحددة، مع وجوب احترامها لكل من الدستور والقوانين التشريعية للبلاد.

يوقع الرئيس مراسيم تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين في الدولة بمناصب مدرجة ضمن الدستور والقوانين التشريعية لفرنسا وفصلهم منها. يوقع الرئيس أيضاً بعض اللوائح (مراسيم مجلس الوزراء). يجب أن يوقع رئيس الوزراء والوزراء المعنيين على جميع هذه المراسيم قبل تبنيها. يوقع رئيس مجلس الوزراء المراسيم الخاصة بوضع الأنظمة، ويوقعها

الوزراء المختصون. في بعض المجالات، تكون المراسيم خاصة بسن تشريعات أولية، ويجب أن تكون في مجالات أخرى خاضعة للقانون القائم في البلاد. في بعض الحالات، تتطلب التشريعات مراجعة استشارية إلزامية من قبل مجلس الدولة، وذلك على خلاف القوانين البسيطة.

يصدر كل وزير أوامر إدارية خاصة بمجال اختصاص وزارته، وتكون خاضعة للقوانين والمراسيم. بعكس الكليشيات الجدلية المستخدمة في بعض الأحيان، والتي تعود أصولها إلى الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1940، ومراسيم قوانينها، لا يجوز للرئيس الفرنسي ولا لرئيس الحكومة أن يحكم بمرسوم (خارج الحالات المحدودة المرتبطة بسلطات الطوارئ)

الدستور وافق استفتاء شعبي على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في عام 1958، ما عزز بشكل كبير سلطة الرئاسة والسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالبرلمان.

لا يحتوي الدستور على وثيقة حقوق في حد ذاتها، لكن ديباجته تشير إلى أنه ينبغي أن تتبع فرنسا مبادئ إعلان حقوق الإنسان والمواطن، بالإضافة إلى مبادئ ديباجة دستور الجمهورية الرابعة. يعني هذا أن المبادئ المنصوص عليها في تلك النصوص ذات قيمة دستورية، وأن التشريع الذي ينتهك تلك المبادئ يجب أن يعدّ غير دستوري عند تقديم طعن أمام المجلس الدستوري. أيضاً، أضافت التعديلات الأخيرة على الدستور إشارة في الديباجة إلى ميثاق البيئة الذي يتمتع بقيمة دستورية كاملة، وحق المواطنين في طعن دستورية تشريع ما أمام المجلس الدستوري .

تشمل المبادئ الأساسية للدستور: المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، ورفض الامتيازات الطبقية الخاصة مثل تلك التي كانت موجودة قبل الثورة الفرنسية؛ وقرينة البراءة؛ وحرية التعبير؛ وحرية الرأي بما في ذلك حرية المعتقد؛ وضمان الممتلكات ضد الاستيلاء التعسفي؛ ومساءلة موظفي الحكومة أمام المواطن.

السلطة التنفيذية:

تتمتع فرنسا بنظام حكم شبه رئاسي، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكين في تسيير شؤون الدولة. رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان الفرنسي. يتعين على المرشح الرئاسي الحصول على أغلبية الأصوات غير الفارغة على مستوى البلاد في الجولة الأولى أو الثانية من الاقتراع، ما يعني أن الرئيس يحظى بدعم ما لا يقل عن نصف عدد الناخبين المصوتين.

نتيجة لذلك، يكون رئيس فرنسا الشخصية البارزة في السياسة الفرنسية، وهو يعين رئيس الوزراء. على الرغم من أنه لا يجوز للرئيس أن يقيل رئيس الوزراء بحكم القانون، ومع ذلك، إذا كان رئيس الوزراء من الجانب السياسي نفسه، فيستطيع -في الواقع العملي- إقالته بناءً على الطلب (ومن المعروف أن رؤساء الوزراء يُطلب منهم التوقيع على خطاب إقالة غير مؤرخ قبل ترشيحهم). ويعين الرئيس الوزراء والوزراء المندوبين والأمناء. عندما يسيطر حزب الرئيس أو مؤيدوه السياسيون على البرلمان، يصبح الرئيس هو الفاعل المسيطر في العمل التنفيذي، ويختار من يشاء للحكومة،

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

ويجعل الحكومة تتبع جدول أعماله السياسي (رغم ذلك تنتشب الخلافات البرلمانية، حتى داخل الحزب نفسه)

ومع ذلك، عندما يسيطر خصوم الرئيس السياسيون على البرلمان، يمكن أن تصبح هيمنة الرئيس محدودة للغاية، إذ يتعين عليه اختيار رئيس وزراء وحكومة يمثلان الأغلبية في البرلمان، ويقومان بتنفيذ جدول أعمال الأغلبية البرلمانية. عندما تهيمن الأحزاب من طرفي نقيض الطيف السياسي على البرلمان والرئاسة، فإن ترتيب تقاسم السلطة يُعرف باسم المساكنة. قبل عام 2002، كانت المساكنة أكثر شيوعاً، لأن مدة ولاية الرئيس كانت سبع سنوات ومدة ولاية الجمعية الوطنية خمس سنوات. بتقليص فترة ولاية الرئيس إلى خمس سنوات، وبفصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات البرلمانية بضعة أشهر فقط، أصبح حدوث هذا أقل احتمالاً.

يعتبر النظام السياسي الفرنسي من النظم العريقة في العالم بسبب التجارب الغنية التي مر بها هذا النظام عبر تاريخه الطويل، والاثر الذي تركه على كثير من النظم السياسية لدول اخرى حيث استفادت دول كثيرة من هذه التجربة الغنية في رسم معالم نظامها السياسي وبالذات في عالمنا العربي، وحتى التجربة الفلسطينية الوليدة استفادت من هذه التجربة. وفي دراستنا للنظام السياسي الفرنسي الحديث والمعاصر سنتناول نشأته وتطوره اعتباراً من الثورة الفرنسية عام 1789 وحتى الآن، اى من الجمهورية الاولى حتى الجمهورية الخامسة، محاولين ابراز تطور هذا النظام دستورياً وسياسياً، وكيف تقلب هذا النظام بين انظمة حكم ودساتير متعددة،

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

فانتقل من الحكم الملكي الاستبدادي المطلق الى الجمهورية ثم الحكم الامبراطوري الديكتاتوري، وعاد مره اخرى الى الحكم الملكي المستتير فالى الجمهورية والامبراطورية مره اخرى، واستقر في النهاية على الحكم الجمهوري. وشهد خلال فترة تطوره عدة ثورات رئيسية 1789-1814 - 1830-1848، وصراع مرير بين انصار الملكية والجمهورية والامبراطورية، نتج عنها صراع داخلي بين طبقات المجتمع وتدخل خارجي واحتلال لفرنسا من الدول المجاورة التي سعت لنصرة طرف على اخر حماية لمصالحها او خوف من امتداد الثورة اليها.

وخلال تطور هذا النظام حقق الشعب الفرنسي كثير من المنجزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ورسخ مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان والتي دونتها في دساتيره المختلفة، حتى اصبح اعلان حقوق الانسان والمواطن يحتل بداية دستور الجمهورية الخامسة.

وفي تناولنا لتطور النظام السياسي الفرنسي لم ننسى الاشارة الى دور الافكار والفلسفات في تطور هذا النظام والتي كان لرواد فلسفة التنوير (فولتير، منتسكو، روسو) الدور الاكبر في وضع الاسس وتحريض المواطنين للحصول على حقوقهم وحيرياتهم، حيث امتد تاثير هذه الافكار الى خارج فرنسا والهمت شعوب كثيره للتحرر من الطغيان

والمنهج الذ سنتبعه في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي، والذي يعني استخدام المنهج الوصفي التحليلي على اعتبار اننا ازاء ظاهره تاريخية ممتدة

لفترة ثلاث قرون تحتاج الى رصد الحدث ووصفه ثم تحليل الحدث ونتائجه على تطور النظام السياسي الفرنسي.

والدراسة مقسمة الى مبحثين رئيسيين

المبحث الاول : من الثورة وحتى الجمهورية الخامسة (1789-1946) حيث عرضنا الى الثورة الفرنسية (اسبابها- نتائجها) ثم تتبعنا تطور النظام السياسي الفرنسي خلال الجمهوريات الاربعة التي تبعت الثورة، محاولين توضيح الانجازات التي تحققت

المبحث الثاني : الجمهورية الخامسة: ان الهدف من افراد مبحث خاص للجمهورية الخامسة كان بسبب الرغبة في عرض موسع لتفاصيل النظام السياسي الفرنسي الحالي (ظروف النشأة - السلطات العامة"تففيذية- تشريعية- قضائية"- النظام الحزبي والاحزاب الرئيسية)

وفي النهاية لم ننسى ان نختم بخلاصه لهذه الدراره موضحين دور الافكار والزعماء في تطور هذا النظام والتحديات الجديدة التي تواجهه وبالذات الدعوات العنصرية وميل جزء من الشعب الفرنسي الى الانغلاق والانكفاء على نفسه بما يخالف المبادئ التي قام عليها النظام. كما ان الازمة الاقتصادية والظلم الاجتماعي الذين كانا من العوامل الرئيسية لقيام الثورة الفرنسية والتي عملت الدساتير المختلفه على وضع علاج لهما، نجد انهما لازالا حاضرين في الجمهورية الخامسة وبحاجه الى نظره جديدة من المفكرين والسياسيين لوضع

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الحلول الناجمة لها تماشياً مع المبادئ الذي ارساها النظام السياسي الفرنسي
عبر تاريخه

المبحث الاول

من الثورة حتى الجمهورية الخامسة (1789-1946)

تمهيد

فرنسا هي بلاد واقعة في أوروبا الغربية، وتتكون من مجموعة جزر وأراضٍ وراء البحار، وتمتد فرنسا من البحر الأبيض المتوسط إلى القناة الإنجليزية وبحر الشمال، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي، وبسبب شكلها تعرف فرنسا من قبل الفرنسيين "بالسداسي". وهي مجاورة للمملكة المتحدة، بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، موناكو، أندورا، وإسبانيا. وتشترك الجمهورية الفرنسية في حدود الأرض أيضاً في الخارج مع البرازيل، سورينام، وجزر الأنتيل الهولندية. وفرنسا هي إحدى الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، وهي الأكبر مساحة من بينهم وعضو مؤسس للأمم المتحدة وإحدى الأعضاء الدائمين الخمسة لمجلس الأمن، وهي أيضاً إحدى البلدان الثمانية المقررة بالقوة النووية.

وقد جاء الاسم فرنسا من إمبراطورية الفرنجة، القبيلة الجرمانية التي احتلت المنطقة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وبالتحديد المنطقة حول باريس التي كانت مركز السيادة الملكية الفرنسية. وغالبية السكان من الفرنسيين ويعتقدون الديانة المسيحية الكاثوليكية. وتحتل فرنسا الحالية أغلب المساحة التي قامت عليها بلاد غالة التي أصبحت مقاطعة رومانية ثم جاءت

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

القبائل الجرمانية إلى المنطقة حوالي القرن الرابع للميلاد واستقرت فيها إحدى هذه القبائل والمعروفة باسم الفرنجة، ومع زوال الإمبراطورية الرومانية أعطت هذه القبيلة اسمها للبلاد (فرنسا) فيما بعد. توحدت المنطقة التي تشملها فرنسا اليوم لأول مرة سنة 486 م عندما قام الملك كلوفيس الأول بلم شمل القبائل الجرمانية تحت لواء قبيلة الفرنجة وضمت المملكة الجديدة قبائل عدة، وبعد الوحدة انشطرت المملكة (والتي كانت تسمى بلاد غالة) إلى ممالك، حكم كل منها أحد أبناء عائلة الميروفنجيين، ثم حلت سلالة الكارولنجيين محل الميروفنجيين منتصف القرن الـ8 للميلاد وقامت بتوسعة أراض المملكة، ثم أصبحت إمبراطورية عندما قام البابا ليو الثالث بتتويج شارلمان امبراطوراً عظيماً على الرومان في عام 800 م. وبعد موت الأخير قسمت مملكته من جديد ولكن في عام 842 م قام أحفاد شارلمان بالتوقيع على وثيقة حلف (شتراسبورغ)، حيث يعتبر بعض المؤرخين في فرنسا هذه الوثيقة عقد الميلاد الرسمي لبلاد فرنسا (و ألمانيا كذلك). وقد حكم أبناء شارلمان أو الكارولنجيون مملكة الفرنجة حتى سنة 987 م. وفي هذه السنة تم تتويج الدوق هوغ كابيت ملك للبلاد وحلت بذلك سلالة جديدة هي سلالة الكبيسيون، حيث قام أحفاد الأخير بتوسيع رقعة الأراضي الملكية وأحكموا دعائم الدولة الجديدة ومنذ القرن الـ12 م. حكمت السلالة الكبيسية فرنسا بطريقة مباشرة أو عن طريق فروع أخرى حتى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 م.

عصر التنوير

لا يمكن الحديث عن الثورة الفرنسية وبداية نشوء النظام السياسي الفرنسي الحديث بدون الحديث عن عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني بشقيه (الكاثوليكي والبروتستانتي) وما أحدثته من تغيير جوهري في التكوين الأوروبي على كافة الصعد بعد فترة حروب دينية دامية أدت إلى تقلص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية والدعوة إلى التسامح الديني وظهور النزعات القومية التي سعت للتحريم من قبضة روما، نتيجة لظهور كثير من المفكرين والفلاسفة الذين بدؤوا يخوضون في موضوعات فكرية وعلمية كانت ممنوعة من قبل الكنيسة. والواقع أن حركة التنوير لم تكن مرتبطة ارتباطاً دائماً بأية مدرسة فلسفية معينة، وإنما كانت نتيجة الصراعات الدينية الدموية غير الحاسمة التي شهدتها القرنان السادس عشر والسابع عشر، مما دفع كثير من الفلاسفة والمفكرين إلى الدعوة إلى التسامح الديني، حيث كان هذا المبدأ مستحباً عند لوك وسبينوزا، وفي الوقت ذاته كان لهذا الموقف الجديد في مسائل الإيمان نتائج سياسية بعيدة المدى. ذلك لأنه كان لا بد من أن يقف في وجه السلطة الجامحة في أي ميدان. فحقوق الملوك الإلهية لا تتمشى مع التعبير الحر عن الآراء حول الدين. وفلسفة الأنوار هي حركة فكرية ظهرت في النصف الأول من القرن 18 وأعدت الاعتبار للعقل، وجعلت منه الموجه الأساسي للفكر منتقدة هيمنة الكنيسة والاستبداد ونادت بالحرية والمساواة، واعتمدت فكرة فصل السلطات (تشريعية، تنفيذية، وقضائية). ومن بين أهم ملامح هذا الفكر ما خلفه مونتسكيو في (روح القوانين) سنة 1748، وفولتير في (القاموس الفلسفي)

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

سنة 1771، وجان جاك روسو في (العقد الاجتماعي) سنة 1762، حيث رفع هؤلاء جميعاً شعارات عن المساواة والاخوة والحرية، وكان لهم أثر كبير في توجيه الأنظار بقوة الى ان النظام الملكي وتحكم الارستقراطية في ثروة البلاد أصبح نظاماً قديماً لا يليق بفرنسا

. فولتير - الذي كان مزاجه فلسفياً- جاءت اغلب كتاباته الادبية فلسفية المنحى والتناول، وواقعته في صدام مع الملكية والاقطاع والكنيسة واعتقل بسببها مرتين وامضى من حياته خمسة عشر عاماً منفياً من باريس، وثلاثين سنة منفياً من فرنسا ، وعمل خلال كتاباته على توجيه انتقادات لاذعه لنظام الحكم في فرنسا ولطبقة الاكليروس (رجال الدين)، وطالب بتوحيد القوانين ومساواة الناس جميعهم ازائها، وبازالة كافة القيود المفروضة على حركة التجارة الداخلية وغيرها من القضايا التي عمل من خلالها على تقويض النظام بحيث اصبح الشعب الفرنسي يتطلع لنظام جديد يختلف كلياً عن النظام القديم الذي وصفه احد الاساقفة الفرنسيين بقوله: ان بيت الرب مخصص لثلاث فرق، الاولى تصلي فيه، الثانية تحارب فيه، الثالثة تعمل فيه" هكذا كان العالم المسيحي في العصور الوسطى الباكرة مقسماً الى ثلاث طبقات اجتماعية هي : رجال الدين، والنبلاء، وعامة الناس

لقد كان النظام القديم يقوم على اساس الملكية المطلقة التي تحكم باسم (الحق الالهي) وان الملك هو الحاكم الاعلى المفوض من قبل الله، ومن ثم فلا بد للشعب ان يحترم الملك وان يطيعه ولا يتمرد عليه، ولكن ظهرت افكار الفيلسوف الانجليزي لوك حيث دعا الى تقييد سلطات الملك واعطى الشعب

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الحق في الثورة اذا تجاوز الملك حدوده . وقد انتقلت هذه الافكار الى فرنسا وكان داعيتها - ولكن بشكل معدل- مونتسكو الذي حاول ان يضع امام الناس نظاماً يقوم على اساس احترام حرية الفرد ويقيد سلطات الحاكم، ويربط عمل الحكومة بمصلحة الشعب ككل لا بمصلحة الملك والارستقراطية. وهذا النموذج هو ما كان الشعب يبحث عنه ويريده. حكم يقوم على اساس الحرية واساسه الدستور والبرلمان المنتخب والملك المقيد السلطات

واذا كان فولتير قد هز كيان النظام القديم، فما هو مونتسكيو يضع نظاماً بديلاً لذلك النظام القديم. اما رسو فقد ذهب الى ما هو ابعد من ذلك، فهو يرى ان الافراد الذين يكونون مجتمعاً انسانياً يفعلون ذلك بمقضى عقد اجتماعي فيما بينهم ويجدون انه لكي تستقر الامور في مجتمعهم يجب ان تكون هناك سلطة عامه او ارادة عامة يخضعون جميعاً لها ويساهمون فيها على قدم المساواة، ومن هنا ظهرت الدولة على اساس العقد الاجتماعي الذي ابرمه افراد المجتمع. والحاكم هنا يحكم بصفته وكيل عن الامه وعليه ان يلتزم بما تريده الامة. واذا انحرف عن ذلك عزل من منصبه. ومن ثم فرسو ينكر أن يكون هناك حاكم يستمد سلطاته من مصدر غير الأمة، وبذلك حطم نظرياً النظام القديم ورفع من شأن الفرد، وجعل المساواة اساس المجتمع، ولهذا كان في نظر رجالات الثورة الفرنسية نبيها والداعي لها

الثورة الفرنسية

كان عصر التنوير في جوهره عودة الى تقدير النشاط العقلي المستقل، يستهدف -بالمعنى الحرفي- نشر النور حيث كان الظلام يسود من قبل ، وبهذا العصر تفتتح الثورة الفرنسية عام 1789 صفحات من التجارب الدستورية لم تتح لاية دولة في العالم في تاريخها الحديث وقد بلغ غنى هذه التجارب ان فرنسا عرفت خلال هذه الحقبة نحواً من عشرين دستوراً وطبقت منها عشرة دساتير ودام واحد منها (دستور 1875) خمسة وستون عاماً وتقلبت خلال ذلك كله بين الملكية والجمهورية والامبراطورية وبين النظام الرئاسي والتأسيسي والنيابي، على انها خلا ذلك كله أيضاً كانت ما تنفك تنشد مثلاً أعلى في الديمقراطية على ضوء تجربة جديدة، وكانت كل تجربة ولو فشلت تخلف آثارها

لقد شكلت الثورة الفرنسية تحولاً أساسياً في التاريخ الفرنسي والأوروبي وفي إقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي حدث تاريخي مهم بدأ على شكل انقلاب سياسي في فرنسا (1789) وأثر في العالم كله. ويختلف المؤرخون كثيراً في أسبابها، فيرى بعضهم أنها حركة عقلية نشأت من حركة الاستنارة الحرة في القرن الثامن عشر، ويرى آخرون أنها ثورة الطبقات المحرومة من الامتيازات ضد الطغيان الاقطاعي، ويرى غيرهم أنها توطيد لسلطة البورجوازية الرأسمالية الحديثة ضد نظام اقتصادي واجتماعي مقيد وعتيق. وقد تعددت أسباب ومراحل الثورة الفرنسية ويمكن اجمال اسبابها في الآتي: الإطار الفكري والأسباب السياسية: عرف القرن 18م بفرنسا قيام حركة

فكرية تميزت بنبذ اللامساواة، ونشرت أفكار جديدة تنتقد النظام القديم وامتيازات النبلاء وتعصب رجال الدين، ولذا سميت هذه الفترة بعصر الأنوار. فقد تميز نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة باستحواذ الملك والنبلاء والإكليروس (رجال الدين) على الحكم في إطار ملكية مطلقة تستند إلى التفويض الإلهي مع عدم وجود دستور يحدد اختصاصات السلطات.

الأسباب الاقتصادية: اعتمدت فرنسا على النشاط الزراعي، حيث استحوذ رجال الدين والنبلاء على أخصب الأراضي وفرضوا على الفلاحين كل أشكال السخرة والضرائب رغم توالي مواسم زراعية رديئة منذ سنة 1786 كما عانت الصناعة الناشئة من منافسة البضائع الإنجليزية، مما ادي الى خواء خزينة الدولة .

الاسباب الاجتماعية: تشكل المجتمع الفرنسي من ثلاث طبقات متفاوتة، أهمها رجال الدين والنبلاء المتميزة بكافة الحقوق، أما الطبقة الثالثة التي تمثل 96 % من السكان فتشكلت من الفلاحين الصغار والفئات الشعبية والبورجوازية التي كانت غنية وطموحة لكنها محرومة من المشاركة السياسية.

محاولات الإصلاح: عين الملك مراقبين إصلاحيين حاولوا سن إصلاحات تهدف القضاء على العجز المالي منها اللامساواة في فرض الضرائب وجعلها على أساس الأرض وليس حسب الأشخاص وتوحيدها في كل فرنسا، ثم رفع الحواجز الجمركية، وتحرير تجارة الحبوب، وجعل تقلد المناصب من طرف

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

كل الرعايا، حيث أثارت هذه الإصلاحات ردود فعل الأرستقراطية التي امتنعت عن تطبيقها ورفضت أداء الضرائب وقامت بمظاهرات طالبت بانعقاد الهيئات العامة باعتبارها المؤسسة العليا للبت فيها.

مراحل الثورة الفرنسية: دامت الثورة الفرنسية عشر سنوات، ومرت عبر ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة إقامة ملكية دستورية (1789-1792): أمام الأزمة المالية

والإصلاحات المقترحة ومطالبة الهيئات بجمع المجلس اضطر الملك إلى عقد هذا المجلس 5 مايو 1785 وكان كل طرف فيه يسعى إلى تحقيق هدف من جمعه: فالنبلاء والإكليروس كانوا يرغبون بالتصويت بواسطة الهيئة الثالثة (ممثلي عامة الشعب) لإلغاء محاولة الإصلاح، والهيئة الثالثة تطالب بتصويت الأفراد لأنها تتوفر على أكبر عدد منهم. اما الملك فيهدف إيجاد حل للأزمة بزيادة الضرائب. وتشبث كل طرف برأيه، فأعلنت الهيئة الثالثة انسحابها من المجلس وتأسيسها الجمعية الوطنية 17 يونيو 1789 واحتلال سجن الباستيل، وإلغاء الامتيازات الاقطاعية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.

فحكومة فرنسا الملكية بعد ان افلست وخوت خزائنها في سنة 1789 لجأت الى دعوة البرلمان الذي لم يدع الى الانعقاد منذ 1614، سعياً الى كسب موافقته على فرض ضرائب جديدة. ولكنها بعملها هذا حشدت تحت قبة البرلمان كل من آمنوا بآراء (رسو) وتعاليمه فأسفر هذا الحشد عن قيام

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

"الجمعية الوطنية". ولكن الملك اعلن عدم الاعتراف بالجمعية الوطنية وحاول استعمال القوة مما ادى الى انفجار الثورة في باريس وتكوين حرس وطني ومهاجمة البلدية ومخازن الأسلحة وكذا مهاجمة سجن الباستيل وتحرير معتقليه في 14 يوليو 1789 . وفي الأقاليم امتنع الناس عن دفع الضرائب وقاموا بمهاجمة القصور والأديرة، مما ادى الى انتشار دعر كبير. وتخوف قادة البورجوازية من إفلات الزمام من أيديها فجمعت الجمعية الوطنية لإصدار عدة قرارات في اغسطس 1789 اهمها إلغاء النظام الاقطاعي، إلغاء الضرائب والأعشار، كما تبنت الجمعية الوطنية إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 اغسطس 1789 (الحرية- الأمن- الملكية الفردية محاربة الظلم- مقاومة الظلم- حرية التعبير- حرية التدين- المساواة- المساهمة في إعداد القانون- حق الوصول إلى المناصب العليا- الحد من سلطات الملك- السيادة للأمة- وضع دستور يفصل بين السلطات، حيث كان رد الملك إيجابيا على هذه القرارات بسبب الضغط الشعبي فوافق عليها في نوفمبر 1789.

وفي عام 1791 تم وضع دستور جديد صادقت عليه الجمعية الوطنية ويتضمن مبدأ انتخاب كل الهيئات باستثناء الوزراء، ولكن يقصر الانتخاب على المواطنين الفاعلين، وجعل السلطة التشريعية في يد الجمعية الوطنية، والسلطة القضائية في يد قضاة منتخبون، اما السلطة التنفيذية ففي يد الملك والوزراء. وقد صادق الملك بمقتدى الدستور وأقسم اليمين على احترامه يوم 3 اغسطس 1791 وبذلك قامت ملكية دستورية أصبح فيها القانون فوق الملك. ولكن

الملك عجز عن التكيف مع الأوضاع الجديدة ودبر محاولة الهرب بتنسيق مع قوات أجنبية لكن أمره انكشف، فنتج عم ذلك إعلان الحرب ضد الأجنبي، وثم القبض على الملك في اغسطس 1792..

المرحلة 2 (بين 10 اغسطس 1792 و يوليو 1794) قيام نظام جمهوري (الاولى)

بعد القبض على الملك ثم في سبتمبر 1792 أنشاء المؤتمر الوطني لإعداد دستور جديد وضم تيارين، المعتدلون وهم يرغبون في إيقاف مسلسل الثورة، والمتشددون وهم بوجوازيون صغار تبنا أفكار عامة الشعب أبرزهم روبسبير حيث اتفقوا جميعا على إلغاء الملكية ولكنهم اختلفوا حول مصير الملك لكن فريق روبسبير تغلب وأعدم الملك في 21 يناير 1793، واعلنت الجمهورية، حيث أثار ذلك سخطا داخليا وخارجيا ضد الثورة، انضاف إلى المشاكل الاقتصادية (قلاقل واضطراب المدن والبوادي بسبب الوضعية الاقتصادية). وفي يونيو 1793 اعتقل قادة المعتدلون وأصبح المتشددون مسيطرين على المؤتمر وأعدوا دستورا جديدا أعطى حق التصويت لكل المواطنين وأسسوا حكومة ثورية بزعامة روبسبير أصدرت عدة قرارات أهمها وضع حد أعلى للأسعار وحد أعلى للأجور وقانون المشتبه بهم الذي ارتبطت به أفضع أهوال الثورة الفرنسية، مما اثار دعر كبير في فرنسا نتج عنه تحرك بعض البورجوازيين في المؤتمر الوطني ضد روبسبير الذي أصبح دكتاتورا مطلقا، وحاولوا اغتياله ولكن المحاولة فشلت، ولم يكد يمضى شهر حتى

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

تأمروا عليه مره اخرى واقتيد الى السجن، وحكم عليه بالاعدام لتقطع رأسه على المقصلة كما قطع هو نفسه آلاف الرؤوس من قبل. المرحلة 3 (27 يوليو 1794-9 نوفمبر 1799) (عودة المعتدلون إلى الحكم:

بعد التخلص من روسبير وضع حد للرعب او لحكم الارهاب وتمت العودة إلى الحرية الاقتصادية ووضع دستور جديد للجمهورية وأسست (حكومة الادارة) لتفادي العودة إلى الديكتاتورية ووزعت السلطة بين الجمعية الوطنية ومديرين يسيرون الحكومة. ولكن برزت عدة صراعات أظهرت حكومة الإدارة ضعيفة ولم تستطع مواجهة المشاكل الخارجية والداخلية فلجأت البورجوازية إلى الجيش. وفي 9 نوفمبر 1799 نظم الجنرال نابليون بونابرت انقلاب بمساعدة أحد المديرين وبذلك انتهت تجربة الجمهورية الاولى وانتهت أيضا الثورة الفرنسية.

نتائج الثورة الفرنسية

1- النتائج الساسية: حل النظام الجمهوري بدل الملكية المطلقة، وأقر فصل السلط وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير ووضع حد للاستبداد وثم وضع دستور جديد واعلان حقوق الإنسان وتوحيد فرنسا سياسيا و اقتصاديا وإداريا ولغويا.

2- النتائج الاقتصادية: تم القضاء على النظام الإقطاعي، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف

الحواجز الجمركية الداخلية، وأصبحت الميزانية تقترح من طرف الحكومة ويصادق عليها البرلمان

3- النتائج الاجتماعية: تم إلغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة، كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية وانفصلت الكنيسة عن الدولة وأصبح الطلاق مباحاً والقضاء مجاني وهو من مهام الدولة .

وإذا كان لنا ان نقيم الثورة الفرنسية فانه يمكن القول بانها مثلت تحولا كبيرا في تاريخ فرنسا الحديث، وأثرت في باقي المجتمعات الأوروبية، هذا بالرغم من انها غرقت في دماء الارهاب وظلماته الا انها اورثت القرن التاسع عشر الحرية والمساواة والاخاء، لتقوم فيما بعد على اسس امتن من تلك التي عجز الثائرون عن اقامتها .

نابليون والإمبراطورية:(1799-1814)

قام نابليون بونابرت بالانقلاب على (حكم الادارة) في 9 تشرين الأول عام 1799، ليصبح بعدها الامبراطور نابليون الأول، حيث ثم وضع دستور جديد جعل من نابليون كل شئ وارادته هي العليا، حيث طرح هذا الدستور على الشعب فاقره بالاكثرية نظراً للشعبية التي احاطت بالقائد بونابرت بسبب انتصاراته على الجيوش المعادية في المعارك التي قادها. وحاول نابليون الحصول على مزيد من الصلاحيات بتعديل الدستور حيث استفتى الشعب مره اخرى لاستحداث امبراطورية ارثية فوافق الشعب على ذلك، وفي عام 1908

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

عدل الدستور تعديلاً جديداً فالغي منه مجلس القضاء، وحاول نابليون ان يجعل الدستور يقوم على اساس الامبراطورية التمثيلية المتحررة وطرح هذا التعديل للاستفتاء ولكن معركة واترلوا افشلت ذلك وانتهى حكم نابليون، ولكن اثره على فرنسا واوربا ظل باقياً، حيث اتبع نابليون سياسة فتوحات عسكرية. وإعادة تنظيم إداري، قانوني وتعليمي مازال معمول به جزئياً حتى اليوم في فرنسا، كما ان انتصاراته نشرت مبادئ الثورة، وفي ذات الوقت بعثت من مرقدتها الروح القومية في الشعوب التي قهرها نابليون .

1814 وعودة الملكية (لويس الثامن عشر)

بعد هزيمة نابليون في معركة الأمم عام 1813م ثم احتلال باريس في 21 مارس عام 1814م وأبعد نابليون إلى المنفى وأعيدت العائلة المالكة إلى العرش حيث نصب لويس الثامن عشر ملكاً على فرنسا، ولكن لم تمض فترة طويلة حتى تدهورت شعبيته لأنه ارتد عن منجزات الثورة والتفّ حوله كل المعادين للثورة الفرنسية ومبادئها وهذا مهد الطريق لعودة نابليون بعد تمكنه من الهرب من السجن، حيث هرب لويس الثامن عشر خارج البلاد فهب الحلفاء مرة أخرى لنجدته وهزموا جيش فرنسا في معركة واترلو عام 1815م، وأبعد نابليون عن فرنسا واعادوا لويس الثامن عشر الى الحكم مره اخرى. واصبح الحكم يقوم على عهد ومنحه من الملك للشعب يتم بمقتضاه انشاء سلطة تشريعية، ولهذا فان من اهم انجازات هذه الفترة هو انه لأول مره يسمح بقيام النظام النيابي وسيره في فرنسا اذ قبل ذلك لم تعرف فرنسا غير أنظمة قائمه على فصل السلطات .

وهكذا لم يستطع لويس الثامن عشر أن يعود بفرنسا إلى العهد القديم بشكل كامل لأن الفرنسيين بعد أن تعودوا على بعض المكتسبات وذاقوا طعم الحريات ودفَعوا ثمنها من دمائهم أثناء الثورة الفرنسية ما كانوا مستعدين للتراجع عنها، وهذا يعني أن الفرنسيين إذا كانوا قد قبلوا بعودة الملك لويس الثامن عشر إلى الحكم فإن ذلك كان على أساس أنه حكم ملكي دستوري لا ملكي إطلاقي أو استبدادي كما كان عليه الحال في السابق .

عهد 1830 (شارل العاشر)

في عام 1824 توفى لويس الثامن عشر وخلفه اخوه شارل العاشر الذي رفض النظام النيابي بالإضافة الى انه كان محافظا جدا وأراد تسليط سيف الرقابة على كل الجرائد والمطبوعات. فاندلعت ثورة عارمة في 1830 في وجهه اضطرته إلى الهرب من البلاد حيث انتهت الثورة الى ملكية دستورية تقوم على عهد جديد هو عهد 1830 الذي يختلف عن عهد 1814 بانه لم يكن منحه صدرت بارادة الملك الوحيد الطرف وانما هو عقد بين الملك الذي قبل به وبين الامه التي صوتت عليه بلسان ممثليها. وقد توسعت الحقوق المعترف فيها كحرية الصحافة والغاء الدين الكاثوليكي للدولة وكان عهد 1830 سبيلاً لتقوية النظام النيابي في فرنسا.

الجمهورية الثانية (1848/2/24 – 1852/12/2).

تبدأ هذه المرحلة بثورة شباط 1848 بسبب النزاع بين الحكومة التي ابت توسيع حق الانتخاب وبين الرأي العام فكان ان قامت المظاهرات والاضرابات ونزل الملك عن العرش واعلنت الجمهورية. ورغم كل الصعوبات التي اعترضنها الا انها حققت بعض الانجازات واعتبر الاقتراع العام شرعيتها وتم في عهدها وضع دستور جديد في 4 نوفمبر 1848، الذي الغى عقوبة الاعدام وانتخبت جمعية وطنية لمدة 3 سنوات، بالاقتراع العام، للذكور البالغين 21 عاما المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، كما انتخب رئيس الجمهورية، لويس نابليون بونابرت، لمدة 4 سنوات، بنفس الطريقة. دون أن يكون لأي منها سلطة على الآخر. وكانت ثورة 1848 جمهورية ديمقراطية واجتماعية ، وكانت نتيجة ضرورية لما تمخضت عنه الثورة الصناعية من اعطاء حق الانتخاب للطبقة الوسطى، وتدعيم الديمقراطية الحديثة التي تمثلت في طبقة جديدة- طبقة العمال- الذين ظلوا يطلبون المزيد من التمتع بالحقوق السياسية

الإمبراطورية الثانية في 2 ديسمبر 1852 .

يعيد التاريخ نفسه في فرنسا فكما ان اول جمهورية فيها انتهت بالامبراطورية فان الجمهورية الثانية عام 1848 تنتهي بدستور عام 1852 ويقود هذا الدستور الى الامبراطورية ، بزعامة لويس نابليون شقيق نابليون الاول، والذي نفي سنة 1836 بسبب مشاركته النشطة ضد الملكية، ولكنه فر

من منفاه وعاد إلى فرنسا في فبراير 1848 بعد سقوط النظام الملكي وانتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات و لما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية دبر في ديسمبر 1852 انقلاباً ضد الجمهورية، وأعلن النظام الإمبراطوري مسمياً نفسه الإمبراطور نابليون الثالث .

وقد قاوم هذه المحاولة الانقلابية كثير من المفكرين والادباء كان على رأسهم فيكتور هيجو الذي وقف مدافعاً عن الحرية والديمقراطية، حيث عبر عن ذلك بقوله: " المشرع هو المعبر الأعلى عن إرادة الأمة، وكل مقاومة من قبل السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية هو تدخل، وكل تعد من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو جناية . ولم يكتف هوجو بالقلم، بل خرج إلى الشارع طالباً من الشعب أن يثور ضد من سمّاه بالطاغية، حيث كان هوجو وقتها قد عمل بالسياسة ووصل إلى رئاسة الحزب اليساري الاشتراكي، وحاول هو وأنصاره مقاومة هذا التغير لكن محاولتهم بائت بالفشل .

فبعد انقلاب رئيس الجمهورية لويس نابليون بونابرت وتنصيب نفسه إمبراطوراً ليصبح اسمه نابليون الثالث، وزع السلطة التشريعية بين مجلس الدولة، المؤلف من موظفين، يعدون القوانين، والجسم التشريعي يناقشها ويصوت عليها، ومجلس الشيوخ يراقب دستورها. وقد سجل دستور 1852 العودة للمؤسسات الإمبراطورية مع البقاء على المبادئ الأساسية للثورة الفرنسية . وهذا هو النظام الرئاسي القوي لان صلاحيات الرئيس في دستور 1852 اوسع من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة، ففي وسعه حل مجلس النواب وهو الذي يسمى اعضاء مجلس الشيوخ، وبذلك كان الحكم ديكتاتوريه

قائمة بتصويت الشعب، وعلى هذا الاساس تحول النظام ثانية الى الامبراطورية.

الجمهورية الثالثة

في عام 1870م خاض نابليون الثالث الحرب ضد بروسيا، حيث فشل في الحرب فشلاً ذريعاً واستسلم ووقع في الاسر، وبذلك انهارت الإمبراطورية الثانية بعد أن تمكن البروسيون من محاصرة مدينة باريس العاصمة وخسرت فرنسا في النهاية مقاطعتي الألزاس واللورين. ومن رحم هذه الهزيمة انطلقت الجمهورية الثالثة التي قادت مسيرة العلمنة . ومع صعوبة ولادتها فقد كانت الأطول عمراً، وحسب البعض الأكثر عطاء وخصوبة من بين الجمهوريات الفرنسية. ولم يُقر دستورها بشكل نهائي إلا بعد 4 سنوات من قيامها، ووزعت القوانين الدستورية لعام 1875 السلطة التشريعية بين مجلس النواب المنتخبين لمدة 4 سنوات بالاقتراع العام، و مجلس الشيوخ المنتخب بالاقتراع غير المباشر لمدة 9 سنوات. وأصبحت صلاحيات المجلسين واسعة في مواد وضع القوانين، ومراقبة الحكومة، ومسئوليتها أمامه. والواقع أن مجلس النواب هو الذي كان يمارس هذه السلطة. وأعطيت لرئيس الجمهورية سلطة حل المجلس.

وخلال الحرب الفرنسية الألمانية في الفترة من 1871 إلى 1875، كانت الجمعية الوطنية المنتخبة آنذاك هي التي صوتت على دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، الذي تم اعتماده بأغلبية صوت واحد فقط. كما أوكلت إليها مهمة التصديق على شروط الهدنة، بعد الهزيمة القاسية أمام الجيش الألماني.

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

ومن المفارقات العجيبة التي اقترنت بوضع هذا الدستور ان واضعيه كانوا يتمنون انهياره في اقرب وقت، لان الكثرة الغالبة بين واضعيه من انصار النظام الملكي لا من انصار النظام الجمهوري، ولكنهم اختلفوا حول تسمية الاسره الملكية التي ستتولى الحكم فقرروا القبول بنظام جمهوري مؤقت بأمل تغييره في اول فرصه بنظام ملكي، ولكن املهم تبدد بعد ان اصدر البرلمان الفرنسي في سنة 1884 قانوناً يحرم التقدم باقتراح تعديل دستوري يهدف الى الغاء النظام الجمهوري .

وهكذا عاد الحكم الديمقراطي الى فرنسا اعتباراً من 1875 ولا يكون هذه المره قصير العمر بل يستمر طويلاً امام اجتماع عاملين هما : الديمقراطية في ذاتها والنظام النيابي الى جانبها. اما من قبل فقد كانت توجد الديمقراطية من غير نظام نيابي كما حدث في الجمهوريتين الاولى والثانية او يوجد النظام النيابي من غير ديمقراطية كما هو شأن العهدين، عهد 1814 وعهد 1830. اما الان فسرى الديمقراطية في ظل النظام النيابي تحقق في عهد الجمهورية الثالثة ما لن تستطع تحقيقه في ظل الجمعية التأسيسية عام 1793 ولا في ظل النظام الرئاسي عام 1848 ، حيث تم في عهدها إنشاء المدرسة العمومية العلمانية الإجبارية، وقرار حرية الصحافة والحرية النقابية وحرية إنشاء الجمعيات المدنية وثم فصل الكنيسة عن الدولة رسمياً، وشهدت الحركة الصناعية والتجارية ازدهاراً كبيراً، وبالرغم من ذلك فقد شهد عهد الجمهورية الثالثة عدم استقرار سياسي فكانت الحكومات لا تدوم طويلاً، وتقلص دور البرلمان الذي كان يفوض غالباً اختصاصاته للحكومة .

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الجمهورية الرابعة.

كانت الحرب العالمية الثانية سبباً في انتهاء الجمهورية الثالثة بعد هزيمة القوات الفرنسية على يد ألمانيا النازية التي قامت بتشكيل حكومة فرنسية (1940-1944) هي حكومة فيشي التي نصبوها في منطقة فيشي الواقعة في جنوب شرق باريس، حيث صوتت الجمعية الوطنية المؤلفة من اجتماع مجلس الشيوخ والنواب في فيشي على القانون الدستوري المؤرخ في 10 تموز 1940، وهو مادة وحيدة تنص على اعطاء كل سلطة الى حكومة المارشال بيتان تحت امرته وتوقيعه من اجل اصدار المقررات لوضع دستور جديد، حيث ان بيتان لم يعمل على اصدار دستور جديد بل اتخذ عدد من المقررات المؤقتة التي انشأت حكماً مطلقاً في يده وعين سلطاته وهي تتناول سائر اعمال الحكومة . وبأمر النازيين حلت حكومة فيشي المجلس الوطني الفرنسي، وعينوا فيليب بيتان رئيساً لفرنسا وجوزيف دارناند رئيساً للمخابرات بعد أن أقسموا يمين الولاء لهتلر، حيث صدرت إليهم أوامر النازيين أن تكون أهم مهماتهم هي القضاء على المقاومة الفرنسية

وفي هذه الاثناء كان المارشال بيتان والجنرال ديغول يتنازعا على الأقلية والأكثرية في فرنسا ويتبادلان تهمة العمالة للأجنبي النازي المحتل بالنسبة للأول، والبريطاني بالنسبة للثاني وكانت الأكثرية الساحقة المنتخبة "ديموقراطياً" تقف إلى جانب بيتان الذي اختار التعامل مع الاحتلال لإنقاذ فرنسا" وكانت الأقلية الضئيلة مع ديغول الذي اعتبر حكومة فيشي "فاقدة للشرعية" وأطلق من لندن نداء المقاومة الشهير في 18 حزيران 1940 يونيو

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

لإنقاذ فرنسا . وبدأ عهد المقاومة، حيث أنشأ ديغول تحت سلطته هيئات بأسماء مختلفة آخرها الحكومة المؤقتة في الجمهورية الفرنسية بارادة صدرت في الجزائر في 3 حزيران 1944 وانتقلت بعدها الحكومة الى الارض الفرنسية مع حملة التحرير وأقامت في باريس اعتباراً من نهاية آب 1944 بالاتفاق مع حركة المقاومة الداخلية.

بدأ عهد الجمهورية الرابعة رسمياً، بعد ان تم وضع دستور جديد لفرنسا بعد انتخابات عام 1945 حيث اقر في 27 أكتوبر 1946، وقد رافق قيامها خلافات سياسية بين زعماء أحزابها وشخصياتها المعروفة، خاصة وان التحديات في مواجهتها كانت كبيرة، ومنها مسألة الاستعمار والحرب الفيتنامية، ثم الجزائرية، والبناء الأوروبي، والحرب الباردة، وإعادة بناء الاقتصاد، والخلاف على تقييم فشل الجمهورية الثالثة وتجنب الوقوع فيه، حيث أعاده البعض، إلى عدم وجود كاف للديمقراطية، والبعض الآخر ومنهم الجنرال ديغول عزاه إلى عدم تمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات كافية، وعليه كان يجب لصياغة الدستور الجديد البحث عن الأسس القوية التي ستقوم عليها الجمهورية الوليدة

ولعل ابرز النقاط التي جاء بها دستور 1946 هو الترويج للجمعية الوطنية في حياة فرنسا السياسية، وازدياد سلطة رئيس الوزراء تلقاء رئيس الجمهورية وانشاء المحكمة العليا والمجالس الاستشارية واخيراً الاتحاد الفرنسي . ولهذا تكون البرلمان من مجلسين غير متكافئتين : الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية، حيث حلت الجمعية الوطنية محل مجلس النواب التي

عرفتها الجمهورية الثالثة، وتتألف من 619 نائبا، بينهم 75 نائبا لما وراء البحار منتخبون لمدة 5 سنوات بالاقتراع العام المباشر، وتتمتع باختصاص تشريعي كامل وغير منقوص. فهي إلى جانب سلطة اقتراح القوانين، تجعل من مجال تطبيقها بالقوة غير محدود. كما حافظت على المفهوم الذي ساد الجمهورية الثالثة، وهو أن القانون هو التعبير الدائم عن الإرادة العامة وعليه فهو غير قابل للتقييد ولا للرقابة، ولم تكن الجمعية تعير اهتماما يذكر لمجلس الجمهورية.

ولأن تلك المرحلة كانت فترة تناحر ايديولوجي مثقل بعبء البحث عن بداية جديدة إثر كارثة الغزو الالمانى، فان تلك الجمهورية فشلت بمرور الوقت ان ترتقي لمستوى ما تتطلبه هذه البداية، حيث انعكس الصراع الحزبي على الشارع ثم على صورة البرلمان والحكومة المنبثقة عنه التي طالما كانت حكومة اضعفتها التوافقات كما التناحرات الحزبية في ظل فشل اي حزب بتحقيق اغلبية حقيقية يرتكن عليها لوضع البلاد على مسار واضح . فمنظومة الأحزاب حتى عام 1955م عرفت احزاباً متعددة ضعيفة قليلة التنظيم تتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة وبصورة عامة موجهة نحو الوسط، حيث شكل الشيوعيون معارضة، كما شكل الجناح اليميني الجديد بزعامة ديغول معارضة أخرى للحكم، فتزعزعت الأحوال واستمرت كذلك خلال السنوات العشر التالية.

ورغم النقد الشديد للجمهورية الرابعة، فإنها استطاعت، الربط بين المشاريع الأساسية وهي تحديث الاقتصاد والسياسة الاجتماعية . فإلى جانب

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الديمقراطية التي جاءت بها جمهورية 1848، والعلمانية التي جاءت بها جمهورية 1880، أضافت هذه الجمهورية البعد الاجتماعي حيث حرص دستورها على وضع إعلان حقوق الإنسان والمواطن كاملا في مقدمته، وأضاف إليها حقوقا اجتماعية أخرى مثل حق العمل.. الخ. وكانت الجمعية الوطنية في مركز اهتمامه محاولا موازنة العلاقات بين السلطات لتجنب عدم الاستقرار الذي عرفته الجمهورية الثالثة .

المبحث الثاني

النظام السياسي الفرنسي المعاصر

الجمهورية الخامسة 1958

النظم السياسية المعاصرة هي التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات المدخل الرئيسي لتحديد نوع النظام السياسي . وأساس هذا المبدأ هو توزيع السلطات وعدم تركيزها في يد واحدة بل توزيعها على شكل هيئات أو مؤسسات وفق الاختصاصات المنوطة بها فتنحصر السلطة التشريعية بالتشريع والسلطة التنفيذية في مهمة تنفيذ القانون وتقوم السلطة القضائية بتطبيق القانون وتقديم المشورات القضائية. ويرجع تقسيم هذه السلطات نظرياً الى كتابات (أرسطو) الذي استعرض فكرته عن الفصل بين السلطات في كتابه (السياسة) من حيث هي ضمان الحرية السياسية للفرد . وعبر عنها (مونتسكيو) بشكل النظام الذي يؤمن الحرية بصورة أفضل. وحسب اعتقاده فإنه النظام الذي تكون سلطاته منفصلة وتستطيع كل سلطة في حالة استثنائية إيقاف الأخرى .

ويهدف مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تركيز وظائف الدولة في يد سلطة واحدة الى حماية المحكومين من استبداد الحكام وخاصة في الأنظمة الملكية المستبدة والسلطة المطلقة وقد أصبح هذا المبدأ اساساً لوضع الدساتير منذ ذلك الحين الى يومنا هذا، حيث يعتمد تصنيف النظم السياسية على وجود فصل نسبي بين السلطات من زاوية العلاقة الموجودة بين هذه السلطات. فإذا كانت

العلاقة قائمة على أساس المساواة والتعاون فيسمى بالنظام البرلماني أما إذا كان الفصل بين السلطات قائماً مع رجحان كفة السلطة التنفيذية فيسمى بالنظام الرئاسي أما إذا كان النظام يقوم على أساس جمع السلطات بين الجمعية النيابية مع تفويض عدد من أعضائها بمباشرة مهام السلطة التنفيذية فيسمى بنظام حكومة الجمعية أو نظام الجمعية النيابية

الدستور الفرنسي

يعتبر الدستور الوثيقة القانونية والسياسية الأسمى في الدولة، أو الإطار العام الذي يحدد نظام الدولة، وينظم عمل السلطات فيها، ويكفل حقوق الأفراد والجماعات، ويجسد تطلعات الشعب. ولهذا فإن أي تغيير أو تبديل يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية يستتبع، حتماً، تبديل دستورها أو تعديله بما يتلاءم مع الأوضاع والظروف الطارئة أو المستجدة. ومما يسترعي انتباه الباحث في الدراسات الدستورية هي أن الدستور ليس فقط مجموعة من القواعد القانونية المدونة في وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة، وإنما هو أيضاً عالية صياغة قانونية لفكرة سياسية استطاعت، في صراعها مع الأفكار الأخرى، أن تؤكد انتصارها بوصولها إلى السلطة وفرض فلسفتها واتجاهاتها كقواعد قانونية ملزمة

وربما يكون هذا المفهوم للدستور ينطبق تماماً على الدستور الفرنسي الذي تقلب وتطور لعشرات المرات وجاء معبراً عن الأفكار الفلسفية وملبياً حاجات الناس العادين في سعيهم نحو الحرية والكرامة والمساواة في الحقوق والواجبات. فكان في كل مرحلة يضيف مكتسبات جديدة للامه ويرسخ مبادئ

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

سامية لا ينفك حتى يرنو الى افضل منها، وهذا ربما ما جعل البعض يعيرون علي النظام السياسي الفرنسي عدم الاستمرارية مقارنة بالنظم الديمقراطية الغربية الأخرى، غير آخذين في الاعتبار ان تاريخ فرنسا السياسي كان أكثر ثورية واضطرابا من غيرها، فقد اندلعت في فرنسا خلال نصف قرن ثلاث ثورات كبرى في الأعوام 1789، 1830، 1848 وتعاقت عليها منذ بداية القرن التاسع عشر خمس جمهوريات، لم يتعد عمر ثلاث منها بضع سنوات. وعرفت فرنسا طعم الهزيمة والاحتلال العسكري لأراضيها من جانب المانيا في الحرب العالمية الثانية والهزيمة العسكرية في معارك التحرير خارج أراضيها في فيتنام في العام 1954 والجزائر في العام 1962 وكانت قاب قوسين او ادني من حرب أهلية مدمرة بسبب الموقف من قضية استقلال الجزائر، وقد اثرت هذه الأحداث جميعها في مسار النظام السياسي الذي تعاقت عليه الدساتير في الأعوام 1804، 1814، 1852، 1875، 1946. وهكذا لم تعرف فرنسا الاستقرار النسبي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى قيام الجمهورية الخامسة في العام 1958 الا في فترة الجمهورية الثالثة (1870- 1940).

دستور الجمهورية الخامسة 1958

تم إقرار دستور الجمهورية الخامسة عن طريق استفتاء عام يوم 28 سبتمبر 1958 م. ويحد هذا الدستور من صلاحيات الحكومة (السلطة التنفيذية) أمام البرلمان (السلطة التشريعية). ووفقا للدستور يتم انتخاب رئيس الجمهورية لعهد مدتها خمس سنوات (كانت المدة 7 سنوات)، حيث يقوم

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

الرئيس بفضل صلاحياته بالسهر على سير السلطات العمومية واستمرارية مؤسسات الدولة ويعين هذا الأخير رئيس الوزراء، كما يرأس اجتماعات الحكومة، ويقود القوات المسلحة ويبرم الاتفاقيات.

ودستور 1958 يعتبر المجلس الوطني (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) السلطة التشريعية الأولى في البلاد، ويتم انتخاب نواب الجمعية الوطنية كل خمس سنوات، اما مجلس الشيوخ فيتم انتخاب اعضاءه كل 6 سنوات (كانت 9 سنوات). ولهذا المجلس صلاحيات محدودة، وفي حال اختلافه مع الجمعية الوطنية تعطى الأولوية للجمعية. كما يحكم دستور الرابع من أكتوبر/تشرين الأول 1958 سير العمل في مؤسسات الجمهورية الخامسة، وهو دستور تمت مراجعته عدة مرات، وقد أجريت عليه التعديلات التالية: انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر (1962)، إدراج باب جديد يتعلق بالمسؤولية الجنائية لأعضاء الحكومة (1993)، العمل بنظام الدورة البرلمانية الواحدة، توسيع نطاق الاستفتاء العام (1995)، أحكام وقتية انتقالية تتعلق بوضع كاليدونيا الجديد (1998)، إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تبوء المناصب والمهام الانتخابية، الاعتراف بالمحكمة الجزائية الدولية كهيئة قضائية (1999)، تخفيض مدة الولاية الرئاسية..(2000)

السلطة العامة

في الجمهورية الخامسة

نعرف تاريخياً وتقليدياً ان سلطات الحكم موزعة الى ثلاث: تشريعية (صنع القوانين) تنفيذية وقضائية، وهذه التقسيمات تعكس نواحي او جوانب معينه مما يجري في علم السياسة . ووظائف الدولة بما يترتب على ذلك من وجود ثلاث سلطات عامة في الدولة وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية

السلطة التنفيذية :

يقصد بالسلطة التنفيذية تلك السلطة التي تتكون من الاشخاص الذين يقومون بتنفيذ القوانين وحفظ الامن وادارة المصالح العمومية فيدخل فيهم والحالة هذه رئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية والوزراء والموظفون المدنيون والعسكريون . وهي ايضاً الموكلة اليها وضع السياسة العامة للدولة، واستصدار التشريع اللازم لاجازة هذه السياسة من البرلمان وتكون بصفة عامة مسئولة امام الشعب .

اولاً : رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد سيادتها بغض النظر عن اللقب الذي يحمله (ملكا أو رئيساً أو أميراً...)، ورئيس الدولة هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزا لها، لذلك فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه بامتيازات وحصانات خاصة ويتمتع بالتقدير والاحترام اللاتيين بمكانته أثناء تنقلاته الرسمية خارج دولته.

ودستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية بغض النظر عما قرره العرف الدولي من صلاحيات هي من حيث المبدأ مرتبطة بوظيفته على رأس الدولة، كقبول أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية، أو التصديق على الاتفاقيات الدولية، غير أن هناك أنظمة دستورية تعطي لرئيس الدولة سلطات واسعة.

ففي فرنسا إضافة إلى الدور التقليدي لرئيس الدولة في مجال الاتفاقيات (التفاوض/التصديق) فإن الدستور خصص مقتضيات متعددة تبين دوره المهم في إدارة العلاقات الخارجية وقد تقوى هذا الدور أيضا باختصاصاته في مجال الدفاع. وبغض النظر عن روح الدستور فإن الشخصية الاستثنائية للجنرال ديغول وإحاطة الشؤون الخارجية بـ المجال المحفوظ لرئيس الجمهورية، قد طبعت وظيفة رئيس الدولة، وحافظ خلفاؤه على هذا التقليد الذي تجسد في تراجع نسبي لدور وزير الخارجية . وهذه الصلاحيات المحفوظة قد ظهرت منذ وصول ديغول إلى الحكم (1958-1969) للتعبير عن ممارسة اتبعها في ميدان السياسة الخارجية، فقد كان يعتبر أن هذه الممارسة هي التي تعكس الدور الفعلي لرئيس الدولة، وبالتالي، هي التي تكون لها الأولوية في صلاحياته ويكرس لها كل جهوده وطاقاته دون رقابة من أي جهة أخرى. وقد تجلت هذه الممارسة في مجال السياسة الدفاعية خاصة في ما يتعلق بالمجال النووي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الجزائر. وقد اتبع الرئيس فرانسوا ميتران (1981-1995) هذا النهج وإن

كان لم يصل إلى المستوى الذي بلغه في عهد ديغول.
نظام رئاسي (شبه رئاسي)

منذ 1958 م ومع قيام الجمهورية الخامسة أصبح للبلاد نظام رئاسي ديمقراطي كان الهدف منه هو الصمود في وجه العواصف التي عرفتها البلاد من قبل والتي لم يفلح نظام الجمهورية البرلمانية في صدها . حيث ظهرت زعامة فرنسية كارزمية تمثلت بشخص شارل ديغول تحملت مسؤولية مواجهة التفكك السيا

اجراءات البحث

- وضع خطة البحث: حدد أهداف البحث والأسئلة البحثية والمنهجية المستخدمة. قم بتحديد مدة البحث وتخطيط الجدول الزمني لإنجاز كل مرحلة.
- مراجعة الأدبيات: قم بمراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث والمصادر الأكاديمية والبحوث السابقة. قم بتحليل وتقييم هذه المصادر واستخدامها كأساس للمعرفة المسبقة.
- تحديد الأهداف الفرعية: قم بتحديد الأهداف الفرعية التي تساهم في تحقيق الهدف العام للبحث. هذه الأهداف توجه العملية وتحدد المجالات التي ستركز عليها.
- تجميع البيانات: قم بجمع البيانات المطلوبة لإجراء البحث. قد تشمل هذه البيانات المقابلات، والاستبيانات، والمراجعات الثانوية، والبيانات الإحصائية، وأي مصادر أخرى ذات صلة.

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

- **تحليل البيانات:** استخدم الأدوات والتقنيات المناسبة لتحليل البيانات التي تم جمعها. قد تشمل هذه الأدوات التحليل الإحصائي، والتحليل النصي، والتصنيف، وغيرها من الطرق التحليلية المناسبة لبحثك.
- **التفسير والاستنتاج:** قم بتفسير النتائج وتحليلها بناءً على المعطيات والأدلة المتاحة. قم بتلخيص النتائج والوصول إلى استنتاجات قوية وموثوقة.
- **كتابة التقرير:** قم بتنظيم النتائج والمعلومات وكتابة التقرير النهائي للبحث. تأكد من أن التقرير يتضمن مقدمة ومنهجية البحث والنتائج والاستنتاجات والمراجع المستخدمة.

نتائج البحث ومناقشتها

- **الفصل بين السلطات**: يحدد الدستور الفرنسي دور كل سلطة من السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ويفصل بينها بوضوح. يتم ضمان استقلالية كل سلطة عن الأخرى والحفاظ على توازن القوى بينها.
- **السلطة التشريعية**: تتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الفرنسي، وهي تتألف من مجلسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. يقوم البرلمان بصياغة وإقرار القوانين، ويتمتع بصلاحيات رقابية على الحكومة. يضمن الدستور الفرنسي استقلالية السلطة التشريعية وحرية أعضائها في التصويت واتخاذ القرارات.
- **السلطة التنفيذية**: تتولى السلطة التنفيذية في فرنسا الرئيس والحكومة. يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، ويتم تعيين الحكومة من قبل الرئيس. يتم تنظيم سلطة الرئيس وصلاحياته في الدستور الفرنسي. وتتمثل مهام السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين وإدارة الشؤون العامة.
- **السلطة القضائية**: تتمثل السلطة القضائية في القضاء الفرنسي، وتتألف من مجموعة من المحاكم والمحكمة العليا. يتولى القضاء في فرنسا دوراً مهماً في فصل النزاعات وتطبيق القانون. تكفل الدستور الفرنسي استقلالية القضاء وتوفير ضمانات قضائية للمواطنين.
- **المجلس الدستوري**: يعتبر المجلس الدستوري في فرنسا هيئة ذات استقلالية مسؤولة عن التحقق من دستورية القوانين والتأكد من أنها تتوافق

مع القوانين الأساسية للبلاد. يلعب المجلس الدستوري دوراً هاماً في حماية الحقوق والحريات وضمان توازن السلطات.

➤ يجب ملاحظة أن هذه المعلومات تعكس فقط جوانب محددة من الدستور الفرنسي وتأثيره على تحقيق التوازن بين السلطات. تحليل شامل يتطلب دراسة أعمق وتفصيلية للدستور والنظام السياسي الفرنسي، ويمكن أن يتأثر بالتطورات السياسية والقانونية الحديثة في فرنسا.

توصيات البحث :

➤ دراسة المزيد عن نظام الفصل بين السلطات في الدستور الفرنسي: يمكن أن يتضمن ذلك فهم الآليات المحددة التي تضمن استقلالية كل سلطة وتحافظ على التوازن بينها، وكذلك استكشاف الأدوار والصلاحيات المحددة لكل سلطة.

➤ دراسة دور المجلس الدستوري: يمكن أن تركز هذه التوصية على فهم دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات وفصل النزاعات، وتحديد تأثيره على التوازن بين السلطات وتطبيق القوانين.

➤ دراسة تأثير الاستقلالية القضائية: يمكن أن تستكشف هذه التوصية كيفية ضمان استقلالية القضاء في النظام الفرنسي، وتحليل تأثير ذلك على توازن السلطات وتطبيق العدالة.

➤ استكشاف التحديات الحالية: يمكن للبحث أن يتطرق إلى التحديات والمسائل الحالية التي قد تؤثر على التوازن بين السلطات في النظام

السياسي الفرنسي، مثل الديمقراطية الرقمية والتغيرات السياسية والقانونية الحديثة.

➤ مقارنة بين الدساتير الأخرى: يمكن أن تشمل هذه التوصية دراسة مقارنة بين الدستور الفرنسي ودساتير أنظمة سياسية أخرى، وتحليل كيف يتم تحقيق التوازن بين السلطات في هذه الأنظمة.

➤ توصيات لتعزيز التوازن بين السلطات: يمكن أن يتضمن البحث توصيات لتحسين نظام الفصل بين السلطات في فرنسا، مثل تعديلات دستورية أو تحسين الآليات والممارسات القائمة لتعزيز التوازن بين السلطات.

المصادر والمراجعالمصادر باللغة العربية :أولاً : الكتب

- 1- إبراهيم عبد العزيز شيحا و محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية والقانون الدستوري ، أبو العزم للطباعة ، القاهرة ، 2005
- 2- أمين عاطف صليبا : دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون، دراسة مقارنة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2002
- 3- أيمن محمد شريف : الازدواج الوظيفي والعضوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة ، دراسة تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005
- 4- سعد ممدوح نايف الشمري : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بلا سنة نشر ، ص 13-14
- 5- سعيد السيد علي : حقيقة الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة الأمريكية ، بلا ناشر ، 1999
- 6- عادل الطباطبائي : الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية ، دراسة مقارنة ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2000

- 7- عبد الحفيظ الشيمي : رقابة الإغفال التشريعي في قضاء المحكمة الدستورية العليا ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، بلا سنة نشر
- 8- عبد الحميد متولي : القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط2، بلا ناشر، 1963
- 9- هالة محمد طريح : حدود سلطة المشرع المصري في تنظيم الحقوق والحريات والضمانات المقررة لممارستها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2011
- 10- هشام محمد فوزي : رقابة دستورية القوانين ، دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 1999
- 11- يسري محمد العصار : التصدي في القضاء الدستوري ، دراسة تحليله مقارنة لسلطة المحكمة الدستورية في تجاوز نطاق الدعوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999
- 12- يسري محمد العطار : دور الاعتبارات العملية في القضاء الدستوري ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999

ثانياً : اطاريح الدكتوراه :

- 13- أحمد محمد أمين محمد : حدود السلطة التشريعية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2001
- 14- أحمد صالح صالح عاطف : الدعوى الدستورية في النظام القانوني اليمني ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2009
- 15- حسين جبر حسين الشويلي : قرينة دستورية التشريع ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بابل ، 2014
- 16- صلاح محمد حسن إبراهيم : نظرية الفصل بين السلطات كضمان لسيادة القانون في النظم السياسية المعاصرة والنظام السياسي الإسلامي ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2003
- 17- عادل عمر شريف : قضاء الدستورية (القضاء الدستوري في مصر) ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1988
- 18- منذر الشاوي : في الدستور ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة تولوز ، فرنسا ، 1960-1961
- 19- محمد بن محمد كامل زين : نظرية التفويض التشريعي ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2002

ثالثاً : البحوث

42- د.أحمد العزي النقشبندى : سمو النصوص الدستورية ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة النهضة ، بغداد ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، ابريل 2012

43- د.أحمد حافظ عطية نجم : مبدأ الفصل بين السلطات وتطور العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الدساتير المصرية ، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية ، تصدرها الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية ، السنة 23 ، بلا عدد ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، بلا سنة

44- الاستاذ إبراهيم الصغير إبراهيم : مبدأ فصل السلطات بين النظرية والتطبيق ، بحث منشور في مجلة إدارة قضايا الدولة ، تصدرها إدارة قضايا الحكومة لنشر البحوث القانونية والأحكام والوثائق ، العدد الثالث ، السنة الرابعة والعشرون ، القاهرة ، 1980 .

45- د.خاموش عمر عبد الله : دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات ، بحث منشور في مجلة القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، كلية القانون والسياسة ، السنة العاشرة ، العدد 11 ، حزيران 2012

46- د.طعيمة الجرف : مبدأ المشروعية ورقابة القضاء لأعمال الإدارة العامة ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون

القانونية والاقتصادية ، العدد الأول ، السنة الثلاثون ، كلية الحقوق ،
جامعة القاهرة ، مارس 1960

47- د. عبد الرزاق احمد السنهوري : مخالفة التشريع للدستور
والانحراف في استعمال السلطة التشريعية ، بحث منشور في مجلة
مجلس الدولة ، السنة الثالثة ، يناير سنة 1952 ، دار النشر للجامعات
المصرية ، القاهرة

48- د. محمد السيد زهران : الرقابة على دستورية القوانين في إيطاليا
، بحث منشور في مجلة قضايا الدولة ، العدد الأول ، السنة الرابعة
عشرة ، مارس 1970 ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة

49- د. يحيى الجمل : الرقابة على دستورية القوانين في المملكة الليبية
، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحث في
الشؤون القانونية والاقتصادية ، يصدرها أساتذة كلية الحقوق جامعة
القاهرة ، العدد الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، مارس سنة 1964

المصادر الاجنبية

اولا:- الكتب

- 50 - George MEKENNA : American Polites , Megrow – Hilline,
Newyork , 1976 .
- 51- Jerome TREMEAU: LA RESERVE DE LOI COMPETENCE
LEGISLATIVE ET CONSTITUTION , presse universitaire d Aix
- Marsailles -Economica 1997 .
- 52- Juan Luis REQUEJO : The problems of legislative omission in,
constitutional jurisprudence, Paper from the Constitutional Court
of Spain , XIV Conference of Constitutional Courts of
Europe, Vilnius - May 2008.

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

53- R.CARRE DE MALBERG : La Loi , expression de la volonté générale . Etude sur le concept de la loi dans la constitution de 1875 , LIBRAIRIE , DU , RECUEIL SIREY (SOCIETE ANONTHS) , 22 Rue Soufflot , PARIS, 5 , 1931

ثانياً:- البحوث

54- M. Luts : Lūnga vastu tōlgendamise vōi analoogiaga? (Diskussioon juriidilises meetodiōpetuses) [To bridge a gap by interpreting or analogy? (Discussion in legal teaching of method)]. Juridica VII 1996.

55- Michel MELCHIOR: L'OMISSION LEGISLATIVE DANS LA JURISPRUDENCE CONSTITUTIONNELLE Claude COURTOY ,Référendaire à la Cour constitutionnelle: (4 décembre 2007.

56- Alfonso Lopez : " Pour qu'il n'y ait pas abus de pouvoir, il faut que celui-ci soit freiné par un autre pouvoir." une nouvelle approche au principe de la séparation des pouvoirs publics ands la perspective de letat contemporain .

57- Dominique Rousseau : Droit du contentieux constitutionnel . Montchrestien , parise 4eme Edit 1995 .
<http://www.juridicas.unam.mx/wccl/ponencias/14/261.pdf>

58- PROBLÈMES DE L'OMISSION LÉGISLATIVE DANS LA JURISPRUDENCE CONSTITUTIONNELLE / Questionnaire/pour le XIVE Congrès de la Conférence des Cours constitutionnelles européennes

ثالثاً : المقالات

59- سهام صديق : الاغفال التشريعي وسبل معالجته ، مقال منشور على

الموقع الالكتروني ،

http://www.droitentreprise.org/web/?p=1964#_ftn 5

(تحليل دور الدستور الفرنسي في تحقيق التوازن بين السلطات) عمار محمد سليمان

60- هاتف الاعرجي : رأي الفقه والقضاء في انحراف البرلمان والرقابة القضائية ، مقال منشور في جريدة الاتحاد ، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، على الموقع الالكتروني
<http://www.alitthad.com> :

61- أسين أمهدا : الرقابة على دستورية القوانين ، المغرب وفرنسا نموذجاً ، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
<http://www.droitentreprise.org/web/?p=1953>